مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

وسائل الإعلام ومواجهة عنصرية البيض في روديسيا الجنوبية

الباحثة/جيهان عبد الرحمن محمد جاد

باحثة دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

مجلة كليــة الآداب بقنـــــا ـ العـــدد ٤٢ ـ سنة ٢٠١٣م

وسائل الإعلام ومواجهة عنصرية البيض في روديسيا الجنوبية

١. الصحف في روديسيا الجنوبية.
٢. وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في روديسيا الجنوبية
٣. السياسة الإعلامية لحكومة سميث.
٤. نماذج لمقاومة الصحفيين البيض للسياسة العنصرية (صحفيين – مراسلين أوروبيين).

مقدمة:

يعد مجال الإعلام بوسائله المتعددة أحد ابرز القنوات التي تنشر من خلالها المؤسسات الحكومية رؤيتها وسياستها واستراتيجيتها في حكمها للبلاد، وقد قام رئيس الوزراء الروديسي العنصري إيان سميث[1]بإحكام قبضته على وسائل الإعلام في محاولة منه لنشر أفكاره وسياساته العنصرية في حين نشر الأفارقة آرائهم إزاء الأوضاع داخل روديسيا الجنوبية العنصرية في منشوراتهم المتواضعة، معلنين رأيهم للرأي العام المحلي والعالمي.

وتنقسم وسائل الإعلام إلى المنشورة والمسموعة والمرئية، وإن كانت أغلب الوسائل الموجودة في روديسيا الجنوبية مملوكة للبيض، فلا يعني ذلك أنها ساندت مواقف الحكومة العنصرية بشكل دائم، بل حاولت في أحيان كثيرة عرض القضية بحيادية إلى حد كبير ، أما الأفارقة فنظراً لعدم قدرتهم المادية على تأسيس صحف خاصة بهم أو إذاعات فقد اكتفوا بطبع منشوراتهم التي تتضمن عرض لقضية بلادهم وسبل حلها، وقد حاولت الحكومة البيضاء بقدر الإمكان تقييد حرية وسائل الإعلام ومنع نشر كل ما يثير الجماهير خاصة الأخبار المنشورة أو المذاعة التي تمس نظامها الأمني، ولم تسمح إلا بنشر ما يتفق مع سياستها العنصرية فقط[2].

---

١) وُلد إيان دوجلاس سميث في ١٨ ابريل عام ١٩١٩، وتوفي في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧ في كيب تاون بجنوب أفريقيا عن عمر ناهز ٨٨ عاماً، عمل والده بالزراعة والتعدين واستطاع تكوين ثروة كبيرة في روديسيا الجنوبية، وقد تلقي سميث دراسته في جنوب أفريقيا في جامعة رودس، وحصل على بكالوريوس التجارة، والتحق عام ١٩٤١ بقوات الحلفاء واشترك في الحرب العالمية الثانية، وعندما عاد انضم إلى الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨، وعند تكوين اتحاد وسط أفريقيا دخل البرلمان الفيدرالى حيث كان من الشخصيات المهمة الداعية لإقامة الاتحاد وسيطرة الأقلية البيضاء على الأفارقة. لمزيد من المعرفة انظر: شوقي الجمل , قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٢) جورج هـ . ت. كيمبل ، افريقيا المدارية، ترجمة ، علي رفاعة الأنصاري، ج ٢، القاهرة ١٩٦٩، صـ١٤٩.

١. الصحف في روديسيا الجنوبية

انقسم الإعلام المقروء إلى الصحف والمنشورات سواء صُحف الحكومية أو صُحف مستقلة أو صُحف دينية بالإضافة إلى المنشورات الوطنية التي أصدرها الأفارقة. والنوع الأول من الصحف والمنشورات وهو الصحف الحكومية في روديسيا الجنوبية نجد أن رودس بعدما حصل على مرسوم الملكة فكتوريا بتأسيس شركة جنوب أفريقيا البريطانية، لم تقف مطامعه عند هذا الحد ولذا اتجه لتحقيقها نحو الشمال، ومن ثم شعر بالحاجة إلى الدعم الصحفي الذي يساند موقفه(١)، حيث ظلت روديسيا الجنوبية لا تملك صُحف خاصة بها لفترة طويلة، بينما كانت جنوب أفريقيا سبقتها إلى هذا المجال بفترة(٢).

وقد أرسلت شركة أرجس للطباعة والنشر The Argus Printing and Publishing Company مندوبها وليام إ. فيربريدج William. E. Fairbridge في يونيو ١٨٩١ لبحث إمكانية تأسيس صحيفة(٣)، وبالفعل تم تأسيس صحيفتي الماشونالاند *The Mashonaland* وزمبيزيان تايمز *Zambezian Times* (٤)، ثم تبعتهما الصحيفة الثالثة روديسيا هيرالد في سالزبوري والتي تأسست في عام ١٨٩٢(٥).

وبعد مُضي عامين أصدرت شركة أرجس صحيفة بولاوايو كرونيكل *The Bulawaye Chronicle* من مدينة بولاوايو(٦)، وبحلول عام ١٩٢٦ تم فصل فرع أرجس في روديسيا الجنوبية عن الشركة الأم في جنوب أفريقيا، وتم تغير اسم الفرع إلى الشركة الروديسية للطباعة والنشر The Rhodesian Printing and Publishing Company، والتي قامت بإصدار اثنتين من الصحف الأسبوعية وهما صنداى ميل *The*

(1 Ainslie, Rosalynde , The Press in Africa Communications past and present, Walker publishing company, Great Britain 1967, P. 43.

(٢ جدير بالذكر أن الحكومة في جنوب أفريقيا لم تكن الممول المالي للصحافة بل كانت غرفة التعدين بجنوب أفريقيا، والتي انفقت على مجموعة أرجس للنشر. لمزيد من المعرفة انظر: Ainslie, Rosalynde , The Press in Africa.

(3 Davies, Dorothy Keyworth: Race Relations in Rhodesia a Survey for 1972-73 , Rex Collings , London 1973, P. 208.

(4 Barton, Frank, The Press of Africa, the Macmillan Press LTD, London 1979, P. 218.

(5 Ainslie, Rosalynde, Op. Cit., P. 44.

(6 Op. Cit., P. 219. Barton, Frank,

Sunday Mail، وصنداى نيوز *The Sunday News*[١]، أما صحيفة اومتالي بوست *The Umtali Post* فكانت لخدمة الجزءَ الشرقي من البلاد[٢].

وقد كان لزاماً على الحكومة العنصرية البيضاء في ظل سياستها، ومن اجل خدمة اغراضها ان تسن بعض القوانين ومنها فرض نظام الرقابة على الصحف والذي بدأ منذ عام ١٩٦٣ وإن كان قد تم فرضه بشكل كامل عقب اعلان الاستقلال من جانب واحد، وبذلك استطاعت منع نشر كل ما يتعارض مع سياستها و السماح فقط بنشر ما يعزز من موقفها ويزيد من سطوتها على الأفارقة[٣]؛ ولذا سنت بنوداً جديدة ضمن قانون الطوارىء الذي فرضته على البلاد، مع فرض الرقابة المتشددة على الصحف المنشورة، ومن الملاحظ أن توزيع مطبوعات الصحف الأوروبية بين المتعلمين الأفارقة ازداد منذ الحرب العالمية الثانية، ويرجع السبب في ذلك إلى تعطش الأفارقة للأخبار وللمادة المقروءة بمختلف أنواعها ومعرفة أخبار العالم مع عدم إشباع الجرائد الأفريقية لهذه الرغبات[٤].

ومن الصحف المستقلة في روديسيا الجنوبية منشورات الصحيفة الأفريقية *The Publications African Newspaper* والتي اشتراها البيض من منظمة تومسون**Thomson Organization** ، وصحيفة سنترال أفريكان إكسمينر *The central African Examiner* والتي كانت تصدر مرة كل أسبوعين ثم أصبحت شهرية فيما بعد، تأسست في عام ١٩٥٧ واهتمت بالتعليق وتحليل الواقع السياسي في روديسيا الجنوبية.

وقد اشتهرت بالفكر الليبرالي الموجه إلى النخبة السياسية والاقتصادية والمثقفين خاصة الأفارقة وذلك بعد عام ١٩٦٠ حينما اشتراها ثيو بول **Theo Bull** الذي اقترب من الوطنيين الأفارقة، وكان من أكبر معارضي اتحاد روديسيا ونياسالاند، مما عكس وجهات النظر الأكثر معارضة لسياسة الحكومة، ولذا انتقدت الصحيفة بشدة سياسة تقييد حرية الصحافة. ونشرت الآراء المعارضة لسياسية العنصريين، وبرغم عمرها الذي لم

(1 Ainslie, Rosalynde, Op. Cit., P. 44.
(2 Op. Cit., P. 219. Barton, Frank,
(3 Windrich,Elaine, Rhodesian Censorship: The Role of the Media in the Making of a One-Party State,African Affairs, Vol. 78, No. 313, October 1979, P.523.
(٤ جورج هـ . ت. كيمبل, مرجع سابق، صـ١٤٩.

يستمر أكثر من سبع سنوات حيث حظرتها حكومة سميث بعد إعلان الاستقلال من جانب واحد عام ١٩٦٥ بسبب فرض الرقابة على الصُحف، إلا أنها أثرت على عقول المثقفين الأفارقة بشكل مباشر(١).

وقد اسست منظمة تومسون صحيفة أفريكان دايلي نيوز ***The African Daily News*** في سالزبورى عام ١٩٦٢ كصحيفة منافسة لصحف مجموعة أرجس، وهي الصحيفة اليومية الوحيدة تقريباً التي خدمت الأفارقة وانتشرت بشكل موسع بينهم(٢)، وقد حظرتها الحكومة الروديسية في ٢٦ أغسطس ١٩٦٤ بسبب ما نشرته عن ممارستها العنيفة تجاه الأفارقة، وذلك بموجب الفقرة ١٨ من قانون حفظ النظام والقانون(٣).

وعلى هذا نستطيع القول بأن صحيفة أفريكان دايلي نيوز كانت تخاطب عقول الجماهير الأفريقية، أما صحيفة سنترل أفريكان إكسمينر والتي كانت بمثابة شوكة بارزة في جسد الحكومة فخاطبت فئة المثقفين والصفوة السياسية، بينما خدمت هيرالد الأقلية الأوروبية(٤).

أما الصحف الدينية فقد تذبذب موقفها خلال فترة ازدهار القومية الأفريقية الحديثة بسبب انعدام الخبرة السياسية الكافية للمبشرين، ولذا فقد اضطهدتها الحكومات البيضاء والسوداء في أفريقيا ونُظر لها بالكاد(٥)، وحملت دار نشر مامبو ***The Mambo Press*** لواء الصحف الدينية في روديسيا الجنوبية، وقد ذاع صيتها عندما تولى المبشر مايكل ترابر **Michael Traber**(٦) إدارتها في عام ١٩٦١ حيث بدأت الدار بإصدار صحيفة

(1 King, Anthony, The Central African Examiner 1957-1965, Zambezia Vol. 23 No. 2. 1996, P.133.
http://archive.lib.msu.edu/DMC/African%20Journals/pdfs/Journal%20of%20the%20University%20of%20Zimbabwe/vol23n2/juz023002004.pdf

(2 Ainslie, Rosalynde, Op. Cit., PP.87-88.

(3 The International Commission of Jurists, Op. Cit., P.38.

(4 King, Anthony, Op. Cit., P.133.

(5 Barton, Frank, Op. Cit., P.233.

(٦ وُلِدَ ترابر في سويسرا وعُين كاهناً كاثوليكياً رومانياً في ١٩٥٦. درس خلالها علم اجتماع واتصال جماهيري في الولايات المتحدة لمدة ثلاث سنوات، ثم حصل على الدكتوراه في الاتصال الجماهيري من جامعة نيويورك. لمزيد من المعلومات انظر موقع http://en.wikipedia.org.

موتو ***Moto***[١]، وهي نشرة أخبار كاثوليكية تقليدية، وهدفت إلى زيادة أعداد القراء الأفارقة أكثر من كونهم مجرد رواد للكنيسة، والتحق بالصحيفة الكثير من الأفارقة وعدد لا بأس به من الأوروبيين، لكن الصحيفة بدأت تتكلم عن بعض القضايا الشائكة، مما جعل توزيعها يرتفع وتأثيرها يزداد على القراء وهذا ما جعلها تحتك بالسلطة الحاكمة[٢].

والنوع الأخير من الصحف والمنشورات الروديسية فهو المنشورات الوطنية التي كانت من أهم الوسائل التي وصفت مقاومة الأفارقة لعنصرية الحكومة البيضاء، ومع أنها كانت متواضعة الحال نظراً لضآلة الدعم المالي المقدم لها، إلا أنها كانت المنفذ الذي عبر من خلاله الزعماء الأفارقة عن آرائهم السياسية.

وقد أصدر حزب زابو صحيفة زيمبابوي ريفيو ***Zimbabwe Review*** لتكون الجريدة الرسمية لحزبه، بينما أصدر حزب زانو صحيفة زيمبابوي نيوز ***Zimbabwe News*** لتعبرا عن آرائهما إزاء الوضع في روديسيا الجنوبية وما يقوم به الحزبين من أنشطة وتكتيكات وتدريبات عسكرية في المنطقة لنيل حقهما بالإضافة إلى أنشطتهما في الأروقة السياسية والمحافل الدولية، كما كانت الجريدتان تنشرا بعض الصفحات بلغة السنديبيلي لغة الشعب الأفريقي[٣].

٢. <u>وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في روديسيا الجنوبية</u>

كان الإعلام المسموع (الراديو) في ذلك الحين من الأسلحة الاعلامية القوية على حسب وصف رئيس الوزراء سميث حيث إنه مادة إعلامية متاحة لجميع الاجناس من أفارقة وبيض وملونين في روديسيا الجنوبية، ولجميع الأطراف الأجنبية المهتمة بالأمر[٤]، كما أنه رأى أن حرية تداول المعلومات في اجهزة البث سواء المرئي أو المسموع أمر هدد استمرار هيمنتها في البلاد، وبرغم أن الراديو والتليفزيون لم يكن لهما دور في مقاومة قوانين الرقابة العنصرية لأنهما تابعين للبيض إلا أنهما لم يستثنا من الرقابة، فقد كان من حق الحكومة منع بث الأخبار العالمية التي كان من شأنها ممارسة بعض الضغوط السياسة على الحكومة الروديسية.

(١ وتعني بلغة الشونا النار.

(2 Barton, Frank, Op. Cit., PP.233, 236.
(3 Ainslie, Rosalynde, Op. Cit., P. 87.
(4 Ibid., PP.165-166.

وقد أوضح رئيس مجلس هيئة الإذاعة الروديسية أن الحظر المفروض في سبتمبر ١٩٦٤ جاء بشأن الفقرة الأخبارية التي ذكرت أراء مجموعة من البيض في السماح للأفارقة بالتصويت، ومنذ ذلك الحين أصبحت الرقابة أكثر صرامة، بل واتسعت بعد إعلان الاستقلال من جانب واحد إلى التشريع بفرض غرامة تزيد على ٥٠٠ دولار أو السجن لمدة عامين على كل من يسمح بإذاعة نبأ عبر وسائل الإعلام يهدد أمن البلاد(١).

وشهدت هيئة الإذاعة الروديسية عقب تولي حكومة سميث العديد من الاستقالات المتتالية وعمليات التطهير في الفترة ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٧، كما أنها تحولت إلى آلة دعاية إعلامية تبث أخبار وتقارير عن حزب الحكومة الحاكم حزب الجبهة الروديسية(٢).

وقبيل إعلان الاستقلال أوقفت الإذاعة جميع البرامج الإخبارية الملتقطة من هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C واستبدلتها بإذاعة أخبار من راديو جنوب أفريقيا، وبعد الإعلان أوقفت جميع البرامج الملتقطة من الإذاعة البريطانية بالكامل، ومنعت نشر برنامج الإذاعة البريطانية في الصحف اليومية، بينما سمحت باستمرار نشر برامج راديو جنوب أفريقيا في الصحف، وقد شددت الحكومة رقابتها على الإذاعة حتى أن وزير العدل والقانون والنظام صرحَ في مجلس النواب خلال عام ١٩٧٠ بأن هيئة الإذاعة الروديسية موضوعة تحت الرقابة والسيطرة على ما يتم إذاعته(٣).

لقد كان سميث يبحث عن دعم لموقفه داخل البلاد، ورأى أن أجهزة الإعلام هي الآلية الأساسية لتحقيق هذا الهدف، وأن أمام حزب الجبهة الروديسية عدة خيارات إما أن يؤسس أجهزة إعلاميه خاصة بهَ، أو أن يتحمل تكاليف الأجهزة الإعلامية الحالية، أو أن يُسيطر عليها، فاختار سميث الخيار الأخير وتزايدت قبضته على أجهزة الإعلام الروديسية المحلية مع تزايد عزلة روديسيا الجنوبية بسبب العقوبات الاقتصادية وفرض القوانين العنصرية أصبح المجتمع الروديسي منغلقاً خلال فترة السبعينيات (٤)،

(1 Davies, Dorothy Keyworth, Op. Cit., P. 220.
(2 Mazango, Eric M., Op. Cit., P. 45.
(3 Davies, Dorothy Keyworth, Op. Cit., P. 220.
(4 Harris, Phil, Op. Cit., PP. 76-77.

وبالرغم من أن حالات مثل نيسواند التي جذبت الانتباه الدولي إلا أن هذا لم يمنع الحكومة من قمع أجهزة الإعلام الموجودة في روديسيا الجنوبية، وكتب ويلف هوسي Wilf Hussey المُحرر بصحيفة *The Star* (بجوهانسبيرج) في ٢٣ يوليو ١٩٧٧ ملخصاً عن وضع أجهزة الإعلام في روديسيا الجنوبية منتصف عام ١٩٧٧ أكد فيه على أن الإذاعة الروديسية فقدت مصداقيتها بين الروديسيين أنفسهم، وهي تحاول إعادة توازنها، في وقت تزامن مع فرض قوانين الطوارىء المهيمنة التي تُسكت صوت الصحفيين الروديسيين، حيث يتم نشر ما تريده الحكومة فقط(١).

٣. السياسة الإعلامية لحكومة سميث

منذ أن تولى رئاسة وزراء روديسيا الجنوبية إيان سميث في الفترة من عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٧٩ حاول فرض سياسة إعلامية خاصة تتسم بالسيطرة الكاملة على الإذاعة والتلفزيون، واستخدام كل من وسائل الإعلام المرئية والمقروءة في الترويج الإعلامي لسياسة حزبه – حزب الجبهة الروديسية العنصري – القائمة على إنفراد البيض بالسلطة دون غيرهم من أبناء روديسيا الجنوبية، خاصة عندما قام بإعلان استقلال الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية عن الحكومة البريطانية(٢)، حتى أن سميث انتدب الصحفي ايفور بينسون Ivor Benson (٣) إلى أكبر دور نشر في البلاد وهي الشركة الروديسية للطباعة والنشر في اليوم السابق لإعلان الاستقلال الاحادي الجانب في نوفمبر عام ١٩٦٥ وذلك لمراقبة طباعة أول عدد في يوم إعلان الاستقلال. مما جعل سميث في صدام مع الحكومة البريطانية والروديسيين الأفارقة ، كما اعتبر كل معارض لسياسته ولإعلانه خائن أو شيوعي ، ومن أجل ان يحافظ على هيمنة حكومته سن العديد من القوانين والتشريعات من اللوائح والقوانين الخاصة بتقييد حريات وسائل الإعلام (٤).

(1 Harris, Phil, Op. Cit., P. 82.

(2 Windrich, Elaine, Op. Cit., P.523.

(٣ كان المتحدث باسم حزب الجبهة الروديسية ، وشغل منصب مدير إدارة نظم المعلومات الحكومية في حكومة سميث. لمزيد من المعلومات أنظر, http://en.wikipedia.org/wiki/Ivor_Benson

(4 Mazango, Eric M., Media games and shifting of spaces for political communication in Zimbabwe, Westminster Papers in Communication and Culture, University of Westminster, London, November 2005,P. 45. https://www.westminster.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0014/20174/004zim_art3.pdf

وقد كان قانون حفظ النظام والقانون الذي سنته الحكومة عام ١٩٦٠ وتعديلاته اللاحقة حجر الزاوية للتشريعات الأمنية في روديسيا الجنوبية، ومن أهم وسائل القيود المفروضة، حيث استوجبت الممارسات العنصرية للأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية مجموعة من التشريعات الأمنية بغرض المحافظة على الهيمنة داخل البلاد، ومن أجل منع أي احتجاج أو تعبير عن الرأي أو أي نشاط سياسي آخر قام به الأفارقة ضدّ النظامِ العنصري ، وكذا منعت الحكومة التعبير عن الآراء السياسية الأخرى المعارضة لها. ويعد هذا التشريعِ الأليةِ الأساسية للقمع السياسي، وتحت درعه قام البيض بكبت لكل الحريات خاصة حرية التعبير في الصحف وغيرها من وسائل النشر(١).

وقد اختص القانون بتعامل الحكومة مع التجمهر والتجمعات والاجتماعات الأفريقية والمنشورات المطبوعة في روديسيا الجنوبية، وقضي بحظر أي اجتماع يضم إثنى عشر شخصاً أو أكثر، كما نص على تطبيق عقوبة السجن لمدة تصل إلى عشر سنوات على كل شخص يثير شعور العداء نحو رجال الشرطة أو يعرضهم للسخرية، كما نص على إعطاء السلطة للرئيس بمنع المنشورات والمطبوعات التي تضر بالسلامة العامة أو أمن البلاد وبسجن كل شخص له علاقة بها (٢).

واعتبرت الفقرة ٤٤ من القانون أن كل من له علاقة بكتابة أو بطباعة أو بامتلاك أو بنشر أي بيانات هدامة عرضة للعقاب بالسجن لمدة خمس سنوات، وشمل مفهوم البيان الهدام كل ما يشير للرئيس أو الحكومة أو دستور روديسيا الجنوبية بالاحتقار أو الازدراء، كما تضمن جميع الأعمال التي قد تؤدي إلى الفوضى أو الاضطراب العام، وأي عمل من شأنه التحريض على التجمعات عدا التجمعات بالطرق القانونية، أو تَحريض أي شخص على ارتكاب جريمة قد تؤدي إلى الاضرار بالأمن العام، أو معارضة الحكومة.

وفرضت اللجنة الرقابية الحكومية غرامة مالية على الصحف في روديسيا الجنوبية قُدرت بحوالي ٥٠٠ دولار على كل شخص يطبع أو ينشر او يصدر أو يبيع أي

(1 Ranger, Terence, Crisis in Southern Rhodesia, 30 July 1960, P. 4. http://www.aluka.org/action/showMetadata?doi=10.5555/AL.SFF.DOCUMENT.ranger00002

(٢ تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال، مرجع سابق، صـ١٢٩.

منشورمحظور، او السجن لمدة عامين أو كليهما معاً[١]، كما سمحت الفقرة ذاتها من القانون باحتجاز أي شخص لاستجوابه مدة تصل إلى حوالي٦٠ يوماً، بما في ذلك رجال الدين من الكهنة والراهبات[٢].

بسطوع نجم حزب الجبهة الروديسية المتطرف في الأفق تتابعت العديد من قوانين الحظر، وباتت صحف مجموعة أرجس للطباعة والنشر التي سيطرت علي أغلبية الصحف اليومية في الاتحاد تتحسس خطاها بحذر، وتتبعت تحركات الشرطة ، وتعمدت عدم الإشارة من قريب أو بعيد إلى أي أحداث تخص الأفارقة والسياسة العنصرية الممارسة ضدهم، او ما يخص اعتقالهم وزجهم داخل السجون بدون محاكمة، لكنها كانت تذكر فقط المحاكمات التي تخص محرريها ممن يصطدموا بالنظام الحاكم[٣].

ومع وصول حزب الجبهة الروديسية إلى سدة الحكم اتضحت معالم سياسته نحو حرية الإعلام، وتفاخر بأن أجهزة الإعلام المستقلة بقيت طالما كان هناك تقارب للمصالح بين الحكومة البيضاء والصحف تحت هيمنة البيض، ومع قرب إعلان النظام الحاكم الاستقلال من جانب واحد لم يعد باستطاعة الحكومة الاعتماد على هذا التقارب، وكانت النتيجة الحتمية رقابة حكومية صارمة على الصحف[٤].

وقام بيتر فان دي بال Pieter van de Byl [٥] نائب وزير الإعلام آنذاك بإنشاء إدارة الإعلام الحديثة في عام ١٩٦٤، وأكد أن الصحافة المثالية يَجب أَن تعمل لصالح البلاد، وعليها ألا تنشر ما يضر بأمن البلاد، كما فرضت وزارة التعليم الروديسية رقابة على الكتب خاصة في مكتبات المدارس الحكومية، ومنعت بعض المؤلفين من الكتابة

(1 The International Commission of Jurists: Racial Discrimination and Repression in Southern Rhodesia legal study, published by the Catholic Institute for International Relations London and International Commission of jurists Geneva, Geneva 1976, Op.Cit., PP.38 - 41.

(2 Catholic Commission for Peace and Justice in Rhodesia, Rhodesia, The Propaganda War, Catholic Institute for International Relations, September 1977, P.15.
http://www.aluka.org/action/showMetadata?doi=10.5555/AL.SFF.DOCUMENT.af000181

(3 Ainslie, Rosalynde, Op. Cit., P. 88.

(4 Davies, Dorothy Keyworth, Op. Cit., P. 210.

(٥ وكان متطرفاً يمينياً متعصباً بحزب الجبهة الروديسية، عمل بالبداية سكرتيراً بالبرلمان الروديسي ثم وزيراً للإعلام في وزارة إيان سميث.

خوفاً من أفكارهم[١]، وقد أعلنت الحكومة تعليمات خاصة بحالة الطوارئ وقانون حفظ النظام والقانون في الصحف الرسمية قبيل إعلان الاستقلال في عام ١٩٦٥، والذى اختص بالتعامل مع المواد المَنشورة حيث صرحت الحكومة بأن من سلطتها منع نشر أي مادة تخل بالنظام العام.

ووضعت الحكومة آلية الرقابة على الصحف في روديسيا الجنوبية موضع التنفيذ وكانت هذه هي المرة الأولى التي تطبق فيها الرقابة على وسائل الإعلام، مما أدى إلى تقلص حرية الصحافة بشدة عقب إعلان حالة الطوارىء، وبدأت تظهر أعمدة فارغة على صفحات الصحف تحت دعوى إنها بيانات هدامة، وقام الرقباء الحكوميون بحذف بيانات النشر[٢]، وطلبوا أن تقدم كل المواد المراد نشرها إلى الرقيب ليبت في أمرها أولاً، كما منعت الحكومة نشر أي معلومات تخص أمن البلاد بدون تصريح من وزارة الدفاع[٣]، كما منعوا الصحفيين من الحصول على النشرات الصحفية الحكومية وحضور المؤتمرات الصحفية الرسمية[٤].

وناقش مجلس النواب تعليمات الرقابة التي استجدت في عام ٦٥-١٩٦٦ والتي جاءت على لسان عدد من النواب ومنهم ج. م. جوندو J. M. Gondo[٥] الذي انتقد إنفاق مبلغ ١١.٠٠٠ دولار على مسألة الرقابة فقط، وفي رد للسيد فان دي بال بخصوص توضيح معايير الرقابة أكد أنها ضرورة بشكل حيوي للمصلحة العامة في هذا الوقت بالذات [٦].

(1 Southern Africa News Bulletin, Vol. I, No. 1, December 1967, P.6.
http://www.aluka.org/action/showMetadata?doi=10.5555/AL.SFF.DOCUMENT.nusa196712

(2 The United States Stake in Southern Rhodesia, Address by the Assistant Secretary of State for African Affairs (Williams), Before Department of State post No, 68 of the American Legion. Washington December 16, 1965, American Foreign Policy Current Documents 1965,P.692.

(3 The International Commission of Jurists, Op. Cit., P.40.

(4 Mazango, Eric M., Op. Cit., P.46.

(٥ هو يوشيا جوندو، القيادي في حزب الشعب المتحدة، وهو اول قائد وطني للمعارضة في البرلمان الروديسي. انظر,
http://en.wikipedia.org/wiki/Rhodesia's_Unilateral_Declaration_of_Independence

(6 Davies, Dorothy Keyworth, Op. Cit., P. 213.

أما أجهزة الرقابة فبدأت تمارس مهام عملها بتعيين رقيب حكومي لكل صحيفة كان متواجد دوماً داخل مكاتب الصحف الإخبارية [١]، على أي حال وضعت حالة الطوارئ في نوفمبر ١٩٦٥ حداً لحرية الصحافةِ المتبقية، ولم يكن للصحُف الروديسية سجل كفاح للدفاع عن أنفسهم مثلما كان للصحف في جنوب أفريقيا[٢]، ولذا تحولت البلاد إلى دولة بوليسية، ومن ثم أصبح مراقبة الصحف اليومية ومضايقة الصحفيين والمراسلين الاجانب سمة من سمات حكومة سميث[٣]، وفي فبراير عام ١٩٦٧ منعت الحكومة الروديسية اثنين من الصحفيين البريطانيين ليصل اجمالي ما تم منعهم إلى حوالي ٢٠ صحفي في وقت تزامن مع إعلان الحكومة إعتزامها تخفيف الرقابة في روديسيا الجنوبية[٤].

وقد تزايدت القوانين الخاصة بالرقابة بشكل ملحوظ حتى إنها في منتصف عام ١٩٦٧ شملت الوسائل الترفيهية من مجلات وأفلام وجميع المواد المُذاعة والمسرحيات وكان الهدف من ذلك السيطرة على أي مادة تضر بالأمن العام وتثير الشغب[٥]، وتم عرض قائمة الرقابة على الوسائل الترفيهية في منتصف يوليو ١٩٦٧ على أعضاء البرلمان، وأوضحَ وزير الشئون الداخلية ويليام هاربر **William Harper**[٦] أن الحكومةَ تؤمن ضمنياً بحق المجتمع الأبيض في حماية نفسه وحماية هيمنته على الأمور في روديسيا الجنوبية لأنه ينتهج طريقة خاصة لحياة أفضل، وشرح للحاضرين الهدف من التشريع المقترح وهو السيطرة على الإباحية والمواد المخلة بالأمن والتي تظهر في وسائل الإعلام خاصة الصحافة، وإن كان مؤسسيها ومحرريها من الأقلية البيضاء[٧].

(1 Harris, Phil, Reporting Southern Africa Western News Agencies Reporting from Southern Africa, Unessco , Belgium 1981, Op. Cit., P. 78.

(2 Ainslie, Rosalynde, Op. Cit., PP. 88-89.

(3 Mazango, Eric M., Op. Cit., P.45.

(4 Southern Africa News Bulletin, Jan. 7, 1967, P.434.
http://www.aluka.org/action/showMetadata?doi=10.5555/AL.SFF.DOCUMENT.nusa19670107

(5 Harris, Phil, Op. Cit., P. 79.

(٦ هو عضو مؤسس في حزب الجبهة الروديسية، كان منوط بالشئون الداخلية في وزارة سميث، وكان من من أشد المتحمسين إلى إعلان استقلال روديسيا الجنوبية عن المملكة البريطانية في عام ١٩٦٥. لمزيد من المعلومات انظر,
http://en.wikipedia.org/wiki/William_Harper_(Rhodesian_politician

(7 Davies, Dorothy Keyworth, Op. Cit., P. 214.

٤. نماذج لمقاومة الصحفيين البيض للسياسة العنصرية (صحفيين – مراسلين أوروبيين)

لما كانت حرية التعبير من أهم سمات الصحافة فقد عملت الحكومة العنصرية ما في وسعها لإسكات أي صوت يندد بسياستها، ولذا ترى الباحثة أن تقدم بعض نماذج من مقاومة بعض الصحفيين البيض للقوانين العنصرية وفرض الرقابة على صحفهم، في وقت تزامن مع وجود الكثير من الصحفيين الأفارقة.

بالنسبة لمقاومة الصحفيين البيض ممن عملوا في الصُحف الحكومية والمستقلة فنجد أن الأجواء المتوترة في روديسيا الجنوبية جعلت الحكومة أكثر حساسية تجاه أي نوع من النقد، ولذا استهدفت السيطرة الكاملة على جميع وسائل الإعلام كما قامت باعتقال الصحفيين المعارضين لسياستها والتشهير بمصداقيتهم الصحفية بل وغلق الصحف التي يكتبون فيها وركزت بشكل أساسي على الصحف اليومية مثل صحف روديسيا هيرالد وبولاوايو كرونيكل(١).

حتى إن وزارة الإعلام برئاسة جيمس هومان James Howman منعت نشر أي مادة إخبارية بخصوص زيارة رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون لروديسيا في واحدة من عدة محاولات بريطانيا العقيمة لإنهاء المشكلة الروديسية، ورداً على هذا نشرت صحيفة هيرالد عدة أعمدة في عددها فارغة من أي مادة مطبوعة مما أثار غضب النظام الحاكم، وفرضت السلطات الرقابة المشددة على صحيفة هيرالد ومن ضمنها عدم ذكر أسماء المعتقلين الأفارقة أو الإشارة إليهم(٢).

احتجت صحف مجموعة أرجس على سياسة الرقابة الصحفية التي فرضتها الحكومة من خلال نشر صحفها اليومية بما تحويه من أعمدة فارغة دلالة على أن الرقيب لم يسمح بنشر بعض المواد الإخبارية، ورد النظام الحاكم على ذلك بقانون مراقبة المنشورات الذي منع وجود مساحات فارغة بالصحف الروديسية(٣).

(1 Windrich,Elaine, Op. Cit., P.523.
(2 Barton, Frank, Op. Cit., P. 222.
(3 Harris, Phil, Op. Cit., P. 79.

كما أدى الجو المشحون بالتوتر إلى أول مواجهة بين صحفِ روديسيا الجنوبية الحكومية والسلطة البيضاء، والمتمثلة في الصدام بين الحكومة والصحفي مالكولم سميث Malcolm Smith من صحيفة روديسيا هيرالد، الذي أغضب الحكومة مع كل عدد للصحيفة، وكانت النتيجة فرض الرقابة الحكومية في نهاية الأمر، ومع كل مرة يرفض الرقيب نشر المادة الصحفية يترك مالكولم مساحتها فارغة في الصحيفة، وأحيانا نرى العمود يلي الآخر من هيرالد خالياً من أي مادة اخبارية، مما أثار غضب وزارة سميث، وكأنها إهانة موجهة لها، وإتهام للنظام الحاكم أبلغ من أي نقد لاذع.

اشتدت المواجهة بين سميث ومالكولم وتشكك الأخير في قدرته لمواصلة معركته مع الحكومة، ولذا طلب من إدارة شركة أرجس التقاعد المبكر، وترك البلاد ورحل إلى بريطانيا، ليعمل بعد ذلك بصحيفة دايلي ميرور *The Daily Mirror*، وقد اعتلى رئاسة صحف أرجس في ذلك الوقت جون سبايسير John Spicer [١]، وتُجسد قصته الصراع بين الحكومة والليبراليين البيض في روديسيا الجنوبية الذين عاصروا فترة سميث، وقد تحمل سبايسير أن تتضاءل مكانته شيئاً فشيئاً في روديسيا الجنوبية على ألا يُقدم للحكومة أي تنازلات تتعلق بحريته الصحفية ونقده لسياسة الحكومة، ولهذا منعه وزير الإعلام من التعليق على الأخبار في الإذاعة الروديسية ومن نشر أي مقال له في الصحف، مما خنق حرية الرجل ورحل عن البلاد في نهاية الأمر[٢].

وفي أبريل ١٩٦٨ أعلن رئيس الوزراء رَفع القوانين الطارئة الخاصة بالرقابة على أن تمارس السلطة من خلال مراقبة كل صحيفة لمنشوراتها بنفسها، وكتبَت صحيفة روديسيا هيرالد *The Rhodesian Herald* في إفتتاحيتها مقالاً بعنوان (مرحباً بكم بعد رفع القوانين الطارئة) ذكرت فيه أن الرقابة الذاتية على الصحف لم تكن مقبولة، وأن احتياجات البلاد في المقام الأول، وأن هناك بعض الأمور التي تؤثر على الأمن القومي؛ لذا فعلى جميع الصحف فحص ما لديها من مواد إخبارية واكتشاف ما قد يضر البلاد [٣]، وقد تضمن دستور ١٩٦٩ بنداً يخص حرية التعبير وهو لن يُمنع أي شخص

(١ شارك في إعداد كتاب مع بعض الأفارقة تحت اسم " ثمن الحرية "، وكان موضوعه " منع إعلان الاستقلال من جانب واحد".

(2 Barton, Frank, Op. Cit., PP.220- 224.

(3 Harris, Phil, Op. Cit., P. 79.

من متعة حرية التعبير عن رأيه، وحرية إبداء الرأي وتقديم أفكار بدون أي تدخل، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة من إلقاء القبض على بعض الصحفيين بتهمة نشر بيانات هدامة تضر بأمن البلاد(١).

وهذا ما نراه في محاكمة الصحفي نيكلسون Nicholson التي بدأت في ديسمبر١٩٦٩ وكانت سرية، وأعترف نيكلسون بأنه مذنب في تهمة كشف معلومات تساعد الحكومات الأجنبية على تطبيق العقوبات الإقتصادية، وكشفت عن الحيل التي استخدمتها السلطات الروديسية للتغلب على تلك العقوبات، حيث عثرت الشرطة على وثيقة في منزل نيكلسون مؤلفة من ثلاث صفحات، احتوت على معلومات مجمعة حول تطبيق تعليمات لجنة عقوبات الأمم المتحدة وأوضحت كيفية دخول وخروج السلع إلى روديسيا الجنوبية، وحكمَت المحكمة عليه بالسجن لمدة ثمانية عشر شهراً، وفي اليوم التالي من إصدار الحكم أعلنت هيرالد في مقالها الافتتاحي بأن نيكلسون المحرر المالي بالصحيفة تم طرده منها لأنه خانَ أولئك الذين ائتمنوه ووضعوا ثقتهم فيه، وبعد إطلاق سراحه عاد إلى بريطانيا(٢).

وبحلول منتصف عام ١٩٧٠ تم ترحيل معظم الصحفيين الأجانب الذين اضطهدتهم الحكومة من أمثال جون باركر John Parker الصحفي الأكثر جدلاً والذي عمل بصحيفة صنداي ميل، وظل مُطارد من الحكومة لفترة طويلة، حتى تمكنت الأخيرة من إعتقاله بسبب نشره مذكرة سرية تخص النتائج الاقتصادية لإعلان الاستقلال من جانب واحد على تجارة روديسيا الجنوبية الداخلية والخارجية، وكذلك اعتقلت المحرر إيلين هادون Eileen Haddon الذي نشر قصيدة تحت عنوان (رجال ووحوش) بصحيفة سنترل أفريكان إكسمينر وصفت بشاعة حكومة الجبهة الروديسية وكان سبب الاتهام أنها تثير مشاعر العداوة والبغضاء نحو الشرطة، كما اتهمت الصحفي يوجين واسون Eugene Wason مدير تحرير صحيفة دايلي نيوز في سالزبوري(٣) بنشر تقارير عن تعذيب الشرطة الروديسية للمعتقلين الأفارقة(٤).

(1 The International Commission of Jurists, Op. Cit., P. 36.
(2 Barton, Frank, Op. Cit., PP. 230-231.
(3 Wason., E., Banned The Story of the African Daily News, Southern Rhodesia, London, Hamish Hamilton, 1976, P. 217.
http://archive.lib.msu.edu/DMC/African%20Journals/pdfs/Journal%20of%20the%20University%20of%20Zimbabwe/vol6n2/juz006002015.pdf
(4 Windrich, Elaine, Rhodesian Censorship, Op. Cit., P. 531.

كانت لدى حكومة سميث الرغبة المستمرة في إبقاء أجهزة الإعلام تحت السيطرة حتى إنها طبقت هذه السياسة على المراسلين الأجانب ومنهم مراسل الإذاعة البريطانية B.B.C بيتر نيسواند Peter Niesewand [١] الذي حظيت قضيته بتغطية إعلامية واسعة في بريطانيا خاصة وصدى واسع على المستوى الدولي.

وتتلخص قضيته في أن السلطات الحاكمة في روديسيا الجنوبية قامت باعتقاله في منتصف السبعينات بدون محاكمة بسبب انتقاده لسياسة الحكومة، وبعد عدة أسابيع من الحجز وجهت إليه الحكومة تهمة خرق قانون الأسرار الرسمية The Official Secrets Act [٢]، بعد نشره مقال تحت عنوان (حوار روديسيا الأصم) في صحيفة الجارديان *The Guardian* وأُذيع بعد ذلك في الإذاعة البريطانية B.B.C [٣].

وقد ذكر نيسواند في مقاله القتال الدائر على الحدود الشمالية والشرقية مع الفدائيين الأفارقة[٤]، وكشف عن مدى التعاون القائم حينذاك بين الحكومة البرتغالية بمستعمراتها في اقليم الجنوب الأفريقي وروديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا[٥].وأن السيد فورستر رئيس حكومة جنوب أفريقيا حذر سميث من التمادي في سياسته العنصرية، ليس هو فحسب بل أن رؤساء قوات الدفاع الروديسي حذروا لأكثر من تسع سنوات من عواقب استمراره في سياسته وعدم خوضه المفاوضات مع الجانب الأفريقي[٦].

كان لاعتقال نيسواند رد فعل قوي في الأوساط الصحفية سواء داخل روديسيا الجنوبية أو خارجها، فقد قدم اتحاد صحافة الكومنولث ومعهد الصحافة الدولي وجمعية صحفيي جنوب أفريقيا واتحاد الصحفيين القومي احتجاجات كثيرة بخصوص قضيته، كما

(١عمل بفروع هيئة الاذاعة البريطانية B.B.C. أكبر منظمة للبث الإذاعي في العالم ووكالة رويتر Reuters، وعدد من الصحف في جنوب أفريقيا وبريطانيا.

(2 Harris, Phil, Op. Cit., P. 80.

(3 Niesewand, Peter, Op. Cit.

(4 Good, Kenneth, Settler Colonialism in Rhodesia, African Affairs, Vol.73, No.290, January 1974, P.30.

(5 Southern Africa, Vol. 6, No. 10, Dec. 1973, P. 38.
http://www.aluka.org/action/showMetadata?doi=10.5555/AL.SFF.DOCUMENT.nusa197312

(6 Niesewand, Peter: Rhodesia's dialogue of the deaf, Guardian, Dec.13, 1974.
http://www.aluka.org/action/showMetadata?doi=10.5555/AL.SFF.DOCUMENT.ydlwcc1573

قام أعضاء من نقابة الصحفيين الروديسيين في روديسيا الجنوبية ولندن بمقابلة وزير العدل الروديسي بشأن قضية نيسواند(١).

وقد إدعت الحكومة الروديسية أن هذا المقال يضر بمصالح الدفاع عن روديسيا الجنوبية، كما أنه يضر العلاقات بين الحكومتين الروديسية والبرتغالية(٢)، أما الوطنيون الأفارقة فقد استخدموا قضية نيسواند كسلاح إعلامي لإثبات معايير بريطانيا المزدوجة في التعامل مع النظام الروديسي(٣).

وأوضح نيسواند في محاكمته أَن هذه المعلومات قد نشرتها جريدة روديسيا هيرالد منذ عدة شهور مضت ولم تؤثر على أمن البلاد، لكن المحكمة وجدته مذنباً وحكمت عليه بالسجن لمدة سنتين مع الأشغال الشاقة(٤)، وقد ناشد نيسواند وزير العدل بإعادة النظر في أمر اعتقاله واستئناف محاكمته(٥)، وبالفعل تم إسقاط التهم عنه وأطلق سراحه بعد أن أن امضي في السجن ثلاثة وسبعين يوماً وترك البلاد عائداً إلى لندن(٦)، بعد أن وقع على على وثيقة بعدم نشر أية معلومات تخص الشئون العسكرية الروديسية، أو تفاصيل محاكمته داخل روديسيا الجنوبية(٧)، وجدير بالذكر أنه لم يسمح بحضور أي صحفي في محاكمة نيسواند، ولاحظت صحيفة روديسيا هيرالد أنه بات مألوفاً أن تعتقل الحكومة أي صحفي ينتقد سياستها(٨).

وقد قامت الحكومة في سبتمبر ١٩٧٥ بنشر التعديلات الجديدة على قانون الطوراىء وعدلت الفقرة ٤٢ من قانون الدفاع لعام ١٩٧٢ لتمنح وزير القانون والنظام بعض الصلاحيات بمنع نشر أو توزيع أو امتلاك منشور يختص بسياسة الحكومة، واعطت التعليمات سلطات واسعة لرجال الشرطة والمراقبين بمنع نشر أي مادة إذا تشككوا فيها، واعتبر وزير القانون والنظام أن ذلك ضروري لمصلحة أمن البلاد(٩)، ولذا

(1 Davies, Dorothy Keyworth, Op. Cit., P. 221.
(2 Harris, Phil, Op. Cit., P. 80.
(3 Barton, Frank, Op. Cit., P. 232.
(4 Harris, Phil, Op. Cit., P. 80.
(5 Davies, Dorothy Keyworth, Op. Cit., P. 220.
(6 Barton, Frank, Op. Cit., P. 232.
(7 Harris, Phil, Op. Cit., P. 80.
(8 Davies, Dorothy Keyworth, Op. Cit., P. 220.
(9 The International Commission of Jurists, Op. Cit., P. 40.

قامت الحكومةَ بطَرد عِدد من الصحفيين الأجانب في يونيو ١٩٧٦، بينهم اثنان من صحيفة دايلي ميرور ***The Daily Mirror*** (لندن)، بسبب نشر قصة مذبحة ستين أفريقياً قامت بها قوات الأمن الروديسية ، لكن الحكومة الروديسية أنكرت الواقعة.

وقد سنت الحكومة مجموعة أخرى من التعليمات الخاصة بالمراسلين الأجانب خلال فترة حرب العصابات، فكان على كل صحفي الالتزام بها ليكون مراسل عسكري معتمد لدى الحكومة الروديسية، وتستطيع وزارة الاعلام تقديم جميع التسهيلات له خلال فترة زيارته لمناطق العمليات العسكرية من خلال إعطائه تصريحاً بجمع مادته الصحفية، ومن أهم هذه الإلتزامات أن عليه تقديم تقاريره اليومية إلى قيادة العمليات المشتركة ليُجيزها المراقب العسكري، وهدفت الحكومة من وراء ذلك إلى معالجة أمر المراسلين الأجانب حتى لا تشتبك مع الحكومات الأخرى التابع لها المراسلين الأجانب(١). كما لجأت الحكومة الحكومة الروديسية إلى بعض الممارسات الرقابية الأخري مثل التنصت على محادثات الصحفيين التليفونية، وفتح مراسلاتهم الخاصة(٢).

وقد اضطرت الحكومة الروديسية خلال عام ١٩٧٧ إلى اتخاذ موقف حازم إزاء أحد مراسلين الشبكة الاخبارية **B.B.C** ويُدعى بريان بارون **Brian Barron** حيث رفضت تجديد التصريح الخاص به؛ نظراً لأنه قدم تقريرا عن المذبحة التي راح ضحيتها حوالي ٢٣ من الأفارقة في شمال شرق روديسيا، وذكر أن قوات الأمن الروديسية هي المسئولة عن هذه المذبحة، ونتيجة لذلك فقد اعتمد معظم الصحفيين على البيانات الحكومية(٣). واستخدمت وزارة الإعلام الروديسية بعض الصحف في اطلاق المعلومات جنباً إلى جنب مع قوات الدفاع بهدف تهدئة مخاوف البيضاء وترويع الفارقة في الوقت نفسه في محاولة لعزل المقاتلين السود عن الجيش الروديسي(٤).

وامتدت الرقابة الحكومية إلى فرض الحظر الكامل في ٢٢ يناير ١٩٧٨ على من يتناول موضوع العفو الجزئي للفدائيين الوطنيين بعد إعلانه رسمياً، حيث منعت ذكر أي بيانات تخص الموضوع محلياً أو حتى ذكر أعضاء الجبهة الوطنية (زابو و زانو) أو

(1 Harris, Phil, Op. Cit., PP.83- 87.
(2 Windrich, Elaine: Rhodesian Censorship, Op. Cit., P. 533.
(3 Rhodesia - The Propaganda War, Op. Cit., P. 4.
(4 Mazango, Eric M., Op. Cit., P.45.

مساندیهم داخل روديسيا الجنوبية، كما ازدادت رقابتها على من يتناول أمر محادثات التسوية الداخلية بين سميث وموزوريوا وسيتولي وتشيرو[١].

وكان من أهم القضايا الشائكة التي تناولتها صحيفة موتو الدينية إدانة الأساقفة البيض للاقتراحات الدستورية من خلال رسم كاريكاتير صور الأيدي البيضاء الضخمة وهي تعتصر الأجسام السوداء الضئيلة معلقاً عليه بعبارة (الدستور الجديد المُقترح سيضمن بقاء الحكومة في أيدٍ أمينة)، وبسبب هذا الرسم وجهت الحكومة الروديسية إلى ترابر مدير الصحيفة تهمة نشر بيان هدام بموجب قانون صيانة القانون والنظام، وحُكم عليه بالسجن ستة أشهر لكن عند الاستئناف أوقفت المحكمة تنفيذ الحُكم، وبعد مضي ثلاثة أيام تم نفيه لخارج البلاد[٢].

وبالرغم من إلغاء قانون الطوارىء في ١٩٦٨، إلا أن السلطات الروديسية كان لديها استعداد لسن تشريع آخر تستعمله لإبقاء أجهزة الإعلام تحت السيطرة[٣]، فقد كان هدف الحكومة خلال فترة إعلان الاستقلال من جانب واحد هو حماية المعايير المتحضرة ؛ لذا كانت تقوم بطرد كل كاهن تتم تبرئته من التهم الموجهة إليه في ساحة القضاء بدون أي توضيح لسبب ذلك، وقام الرقيب العام بشن حملة لتشويه الأب ترابر وحظر بائعي الكتب من التعامل مع صحيفة موتو لما تنشره من مواد هدامة.

وقد إنطفأت شعلة الحماسة لدى موظفي صحيفة موتو من جراء إبعادِ ترابر، لكنهم أعلنوا بعد فترة وجيزة على الصفحة الأولى لموتو إنه إذا كان هدف الحكومة من هذه الممارسات إرهاب موظفي الجريدة فإنها قد فشلت، وأن الجريدة لن نسكت على اعتقال رجالها ومراقبة الهاتف وتفتيش صناديق البريد والحظر والإبعاد[٤]. وأصر موظفي موتو على مواقفهم العنيدة برغم قسوة المعوقات الحكومية في السبعينيات، ومنعهم من حضور المؤتمرات الصحفية لحزب الجبهة الروديسية، كما حظرت الحكومة زعماء القبائل من التعامل معهم مشيرة إليهم بالـ (شيوعيين)، وحَث عدد مِن الكهنة الكاثوليكيين البيض رؤساء صحيفة موتو بالتخلي عن سياستهم واتباع سياسة المهادنة مع الحكومة، لكنهم

(1 Harris, Phil, Op. Cit., PP.83- 87.
(2 Barton, Frank, Op. Cit., PP.233, 236.
(3 Harris, Phil, Op. Cit., P. 80.
(٤ عهدت الحكومة العنصرية بتفيش مراسلات الصحفيين الخارجية ومراقبة تليونتهم.

رفضوا مصرين على مواقفهم، مما دعا الحكومة إلى بذل جهوداً مضاعفة لتضييق الخناق على الصحيفة.

وقام رجال الشرطة الروديسية في مايو ١٩٧٢ بتفتيش دار النشر، وهاجموا مكتب موتو في سالزبورى أيضاً، وألقوا القبض على رئيس الدار الكاهن جيمس براندلي James Brandley – الذي عُين خلفاً لترابر – حيث ظهر براندليَ في ٢٧ يوليو ١٩٧٢ في ساحة قضاء جويلو، وهو متهم بتهمتين بموجب قانون صيانة القانون والنظام وثلاثة تهم بموجب قانون الرقابة ومراقبة الوسائل الترفيهية The Censorship and Entertainments Control Act، ووجدت المحكمة أن براندلي مذنب في كل التهم ماعدا إمتلاك الكتب الشيوعية، مما جعلَ القاضي تنفيذاً لقوانين السلامة العامة يحكم عليه بدفع غرامة كبيرة، ثم قدم براندلي استقالته بعد ذلك وعاد إلى أوروبا[١].

ورداً على رحيل براندلي هاجمت صحيفة موتو قانون حفظ النظام والقانون في أغسطس عام ١٩٧٢[٢]، وذلك من خلال نشر مقال للأسقف دونالد لامونت Donald Lamont[٣] انتقد فيه نظام سميث بشدة مؤكداً على أن الشعب الأفريقي بجميع طوائفه من عمالة وموظفين حكوميين بسطاء ومعلمين ورجال شرطة وحتى الزعماء، يمقتون حكومة الجبهةِ الروديسية ويعتبرونها حكومة مستبدة[٤]، كما وصف لامونت الدستور الروديسي بأنه عبارة عن (مهزلة قانونية)[٥]، وأن النظام العنصري الروديسي شبيه النازية في مسألة التفوق العنصري، وقد انضم الأسقف لامونت إلى الدفاع عن حقوق الغالبية السمراء[٦].

(1 Barton, Frank, Op. Cit., PP. 238-239.
(2 Harris, Phil, Op. Cit., P. 80.
(٣ أسقف الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في مدينة اومتالي شرق البلاد.
(4 Barton, Frank, Op. Cit., P. 240.
(5 The International Commission of Jurists, Op. Cit., P.42.
(6 Maenzanise, Beauty. The Church and Zimbabwe's Liberation Struggle, Methodist History, January 2008, P.80. .
http://archives.gcah.org/xmlui/bitstream/handle/10516/263/Methodist-History-2008-01-Maenzanise.pdf?sequence=1

وعقب نشر المقال قبضت الشرطة على رئيس دار نشر مامبو الأب أ. ب. بلانجر A. B. Plannger بتهمة انتهاك قانون صيانة القانون والنظام [١]، حيث ذكر المدعي العام أن مقال لامونت حث الشعب الأفريقي على المقاومة المسلحة. كما أن المقال ساعد على زيادة التوتر في الأجواء المشحونة إلى حد كبير[٢]، وانتقد القاضي المقال بحجة عدم عرضه للحلول العملية، وذكر أن عرض المشاكل في الصحف هكذا بدون عرض للحلول العملية لها هو أمر المراد منه إثارة العامة وتفاقم الوضع ومثل هذه الأعمال تندرج تحت فقرة البيانات الهدامة من قانون الطوارىء، وربما أدي إلى خلل نظام وأمن البلاد، وأن القضاء لا يمكن أن يدع مثل هذه الأمور تتوطد في البلاد، وتم الحكم على بلانجر في ٢٧ فبراير ١٩٧٣ بالسجن خمسة أشهر (مع إيقاف التنفيذ) [٣].

كما قامت الحكومة بحظر نشر الصحيفة بعد أسبوع واحد من نشر المقال، وأمرت المعلنين بعدم شراء أي مساحات إعلانية في صحيفة موتو، لكن هذه التصرفات لم تغير من موقف الصحيفة، وحينما عاودت نشاطها قامت بتغطية شاملة لأحداث الحرب في موزمبيق بين الفريليمو FRELIMO والجيش البرتغالي، بينما عكست كل من جريدتي روديسيا هيرالد وبولاوايو كرونيكل خوف الأقلية البيضاء الروديسية من انهيار الحكم البرتغالي في موزمبيق ووصول السود إلى الحكم مما يهدد منفذهم الأقرب للبحر ويشجع سود روديسيا الجنوبية على الاستمرار في أنشطتهم العسكرية.

بعد نشر هذه الأخبار لم تلبث الشرطة أن عاودت وهاجمت الإرسالية وأمرت بإيقاف الصحيفة لمدة ثلاثة شهور، وأخيراً تم حظر الصحيفة تماماً وبشكل دائم في ١٨ نوفمبر ١٩٧٤، بعد أن منعتها عدة مرات قبل ذلك، ولم يكن واضحاً آنذاك أسباب إيقاف الصحيفة لكنه اتضح فيما بعد بأن السبب هو خبر تهنئة المجلس الوطني الأفريقي في روديسيا الجنوبية موزمبيق باستقلالها[٤]،

أما الأسقف التحرري لامونت فقد استمر في نضاله لجانب الغالبية العظمى السمراء ضد عنصرية البيض، ورأى ان الموت أفضل من قبول الدستور الذي أعطى الحقوق

(1 Davies, Dorothy Keyworth, Op. Cit., P. 217.
(2 Barton, Frank, Op. Cit., P. 240.
(3 The International Commission of Jurists, Op. Cit., P.42.
(4 Harris, Phil, Op. Cit., P. 80.

والحريات للأقلية البيضاء، ولذا اتهمته السلطات في نهاية عام ١٩٧٦ بعدم الإبلاغ عن الفدائيين الأفارقة الذين جاءوا إلى إرساليته بحثاً عن دواء والتستر عليهم، وقد وجدته مذنباً في التهم الموجهة إليه وحكمت عليه بالسجن لمدة عشر سَنوات مع الأشغال الشاقة، ثم خففت الحكم وقامت بترحيله عن البلاد، ومع ذلك فإن الخطب التي ألقها الأسقف لامونت كان لها تأثير على النظام العنصري في روديسيا الجنوبية، حيث جعلت العالم على بينة بالمحن التي يعانيها الأفارقة في البلاد(١).

كما قامت الشرطة بمهاجمة مكاتب صحيفة اومبويو ***Umbowo*** التي كانت تديرها الكنيسة الميثودية المتحدة، واتهمت المُحرر إفيرسون شيكوندا **Everson Chikwanda** بتُهمة نشر مادة مخالفة للقوانين السلامة العامة وهي عبارة عن قصيدة تناولت طرد قبيلة تانجوينا **Tangwena** من اراضيها حيث جاء في بعض أجزائها (عُوقبنا وطُردنا من بيوتنا مثلما تُطرد الكلاب، بيوتنا تحطمت وسُلبت منا ماشيتنا)، وقد صرح القاضي المشرف هـ. ب. دنكان **H. P. Duncan** بأن القصيدة تُعد هجوماً على البيض كمجموعة وأن كلمة (اغتصاب) التي جاءت بالقصيدة قد اُستخدمت لإثارة مشاعر العداوة والبغضاء؛ ولذلك حُكِمَ على المحرر بالسجن لمدة ستة أشهر(٢).

أما الأفارقة فقد قاموا بمقاومة سياسة الحكومة العنصرية بنشر العديد من المنشورات الوطنية والصحف الحزبية التي قاموا بإنشائها خارج البلاد، وذلك لعدم قدرتهم على الكتابة في الصحف الحكومية، وحاولت الأحزاب الوطنية الأفريقية مجابهة قانون حفظ النظام والقانون عام ١٩٦٢ بعد أن ثبت أنه أصبح كمامة على كل الصحف في روديسيا الجنوبية، مما جعلها تقوم بإصدار نشرات متتالية للأحداث الجارية في البلاد، ولكي تسكت الحكومة ألسنة الأفارقة أخضعت هذه المنشورات للفقرة ٤٤ مِن قانون حفظ النظام والقانون التي تنص بأن كل من يملك منشور هدام يعتبر مخالفاً للقانون ويستحق العقوبة(٣).

وبموجب هذه الفقرة أدانت الحكومة القس ندابانانجي سيتولي وحكمت عليه بالسجن قبل انتخابات عام ١٩٦٢ بسبب نشر بيانات هدامة في أجزاء من خطابه حيث قال (إن

(1 Maenzanise, Beauty, Op. Cit., P.80.
(2 The International Commission of Jurists, Op. Cit., P.42.
(3 Ainslie, Rosalynde, Op. Cit., P. 87.

الزعيم الأوروبي إدجار هوايتهيد يعتني بمصالحِ البيض فقط... وأولئك الأفارقة الذين يعتقدون أن إدجار يَهتم بمصالحهم فإنه يعتني بهم مثلما يعتني بشئون قطيع من الغنم، فالأوربيون لا يُريدونَ أن يكون للأغلبية الأفريقية صوت انتخابي، وتصرفات زعيمهم تتماشى مع أهواء إخوانه من الأقلية الأوروبية؛ ولذلك فهو العدو الحقيقي للقانون والنظام(١).

ومع ازدياد قبضة الحكومة الروديسية على وسائل الإعلام الإخبارية تدريجياً ظهرت المعارضة الوطنية المتزايدة للنظام الروديسي خلال السبعينيات بصورة عدوانية معلنة، ولذا كانت الحكومة تقوم بكل ما في وسعها لغلق أي منفذ للكفاح الوطني خاصة الذي مصدره أجهزة الإعلام(٢)، ولما كان هذا هو الإتجاه العام للحكومات العنصرية في كل من جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية، فقد ظهرت المنشورات السرية في جنوب أفريقيا أولاً ثم تبعتها روديسيا الجنوبية، وقام الأفارقة في معسكر الاعتقال جانجودزينجوا بإصدار نشرة أخبار جانجودزينجوا ***Gonakudzingwa News*** في روديسيا الجنوبية، حتى منعها سميث في عام ١٩٦٤(٣).

وعندما اعتقلت الحكومة الزعيم جوشوا نكومو عام ١٩٦٤ خطب في المعتقلين قائلاً (إن الحكومة العنصرية تُحكم قبضتها على البلاد وليس لديها أي نية للانتقال إلى حكم الأغلبية، أو تحسين أحوال الأفارقة، بل كل ما يعنيها هو إعلان الاستقلال المنفرد عن بريطانيا، خاصة وأن البيض يسنون العديد من القوانين العنصرية لقمع تطلعات الشعب الأفريقي مثل قانون المنظمات غير الحكومية وقانون حفظ النظام والقانون)(٤)، وعادة ما كان يأتي صوت المعارضة من المجموعات المنفية في الخارج، فقد قام حزب زابو بإصدار صحيفة أخبار زيمبابوي، وبرغم أن تمويلها كان بسيطاً إلا أنه مع تزايد تدريب الصحفيين الأفارقة استطاعوا تأسيس قاعدة الصحافة الوطنية في روديسيا الجنوبية بعد الاستقلال(٥).

(1 The International Commission of Jurists, Op. Cit., PP. 39,42.
(2 Harris, Phil, Op. Cit., PP.83- 87.
(3 Ainslie, Rosalynde, Op. Cit., P. 89.
(4 Nkomo, Joshua, the case for majority rule in Rhodesia, Gonakudzingwa Camp, 1964, Nyangoni, Christopher & Nyandoro, Gideon, Op. Cit., PP.101-102.
(5 Ainslie, Rosalynde, Op. Cit., P. 89.

خاتمة:

حاول النظام العنصري الروديسي بقيادة ايان سميث فرض سيطرته وهيمنته العنصرية على وسائل الاعلام المقروءة (صحف ونشرات) والمسموعة (الاذاعة والتليفزيون) ؛ لمحاربة أي فكر مناهض لأنشطته العنصرية في روديسيا الجنوبية، والترويج لسياسته للرأي العام المحلي والعالمي ، ولذا سنت الحكومة الروديسية العديد من القوانين الخاصة بحظر النشر وتقييد حرية التعبير والرأي وفرض الرقابة على الصحف والمنشورات، حتى إن البيض والمراسلين الأجانب من خارج البلاد لم يسلموا من عواقب خرق هذه القوانين، وزجت ببعضهم إلى السجون بدون محاكمة وبدون أدلة قوية، مما كشف الصورة الحقيقية لحكومة سميث العنصرية أمام الرأي العام العالمي في نهاية الامر، وعجل بنهاية الحكم العنصري في روديسيا الجنوبية التي نالت استقلالها تحت اسم زيمبابوي في عام ١٩٨٠.

ملاحق البحث:

١. جورج هـ . ت. كيمبل : افريقيا المدارية، ترجمة : علي رفاعة الأنصـــاري، ج ٢، القاهرة ١٩٦٩، صـــ١٤٩.

2. Ainslie, Rosalynde , The Press in Africa Communications past and present, Walker publishing company, Great Britain 1967.
3. Barton, Frank, The Press of Africa, the Macmillan Press LTD, London 1979.
4. Catholic Commission for Peace and Justice in Rhodesia, Rhodesia, The Propaganda War, Catholic Institute for International Relations, September 1977.
5. Davies, Dorothy Keyworth, Race Relations in Rhodesia a Survey for 1972-73 , Rex Collings , London 1973.
6. Good, Kenneth, Settler Colonialism in Rhodesia, African Affairs, Vol.73, No.290, January 1974.
7. Harris, Phil, Reporting Southern Africa Western News Agencies Reporting from Southern Africa, Unessco , Belgium 1981.
8. King, Anthony, The Central African Examiner 1957-1965, Zambezia Vol. 23 No. 2. 1996.
9. Maenzanise, Beauty, The Church and Zimbabwe's Liberation Struggle, Methodist History, January 2008.
10. Mazango, Eric M., Media games and shifting of spaces for political communication in Zimbabwe, Westminster Papers in Communication and Culture, University of Westminster, London, November 2005.
11. Niesewand, Peter, Rhodesia's dialogue of the deaf, Guardian, Dec.13, 1974.
    http://www.aluka.org/action/showMetadata?doi=10.5555/AL.SFF.DOCUMENT.ydlwcc1573
12. Ranger, Terence, Crisis in Southern Rhodesia, 30 July 1960.
13. Southern Africa News Bulletin, Vol. I, No. 1, December 1967.
14. Southern Africa News Bulletin, Jan. 7, 1967.
15. Southern Africa, Vol. 6, No. 10, Dec. 1973.
16. The International Commission of Jurists, Racial Discrimination and Repression in Southern Rhodesia legal

study, published by the Catholic Institute for International Relations London and International Commission of jurists Geneva, Geneva 1976.

17. **The United States Stake in Southern Rhodesia, Address by the Assistant Secretary of State for African Affairs (Williams), Before Department of State post No, 68 of the American Legion. Washington December 16, 1965, American Foreign Policy Current Documents 1965.**
18. **Wason., E., Banned The Story of the African Daily News, Southern Rhodesia, London, Hamish Hamilton, 1976.**
19. **Windrich,Elaine, Rhodesian Censorship: The Role of the Media in the Making of a One-Party State,African Affairs, Vol. 78, No. 313, October 1979.**
20. **http://en.wikipedia.org**